



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مقالات | 21 كانون الثاني / يناير، 2024

هنا والآن: عن الحاجة الملحة إلى مساهمة عربية في حقل دراسات الانتقال الديمقراطي

محمد حمشي

* هذه المقالة هي مقدمة كتاب: مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي، ترجمة مجموعة مترجمين، الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023

محمد حمشي

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر. عمل سابقاً أستاذاً في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية في جامعة أم البواقي في الجزائر. حاصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة باتنة في الجزائر. نشر العديد من الدراسات والأوراق البحثية باللغتين العربية والإنكليزية في عدد من المجلات العلمية المحكمة.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70، وادي البنات، ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

ينشغل حقل دراسات الانتقال الديمقراطي، أو الانتقال إلى الديمقراطية، بفحص سيرورة تغيير نظام الحكم Regime Change وانتقاله من نظام سلطوي إلى آخر ديمقراطي¹. وموضوعه الرئيس هو الفترة الزمنية التي تبدأ بزوال مجموعة راسخة، إلى حد ما، من قواعد ممارسة السلطة، وتنتهي بتسيخ أخرى. وتكمن قيمة إسهاماته الجوهرية (التفسيرية أو الإرشادية) في التأكيد على أن الخيارات التي يتخذها الفاعلون خلال هذه الفترة سيكون لها أثر دائم في حصيلة تغيير النظام النهائية: نوع النظام الذي سينبثق من مرحلة الانتقال و/ أو نوعية أدائه².

على الرغم من صعوبة تقفّي بدايات تشكّل هذا الحقل المعرفي، فإنّ جلّ نقاشاته المبكّرة كانت تجري في العلوم السياسية المقارنة عمومًا. لكنّ الفضل في تقديم مصطلح الانتقال بهذا المعنى³ يعود أساسًا إلى دانكوارت روستو في مقالته المرجعية التي نُشرت في عام 1970، «حالات الانتقال إلى الديمقراطية: نحو نموذج دينامي»⁴. وقد كان جوهر أطروحته نقد التيار السائد من أدبيات العلوم السياسية المقارنة، وقد انشغل في ذلك الوقت بمسألة تعزيز الديمقراطية حيث وُجدت أصلًا؛ أي في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. أما خارج هذه المنطقة من العالم، مثلما كان الحال حينئذ في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا الاستوائية وأميركا اللاتينية، فالسؤال الملحّ لم يكن سؤال وظيفة الديمقراطية (وتسيخها بطبيعة الحال)، بل سؤال نشوئها في المقام الأول. يقول روستو ببلاغة: «إن مسألة نشوء الديمقراطية ليست محل اهتمام جوهر في لافت في معظم أنحاء العالم فحسب، بل إن لها أهمية من الناحية البراغماتية أعظم من كيل المزيد من المديح لفضائل الديمقراطية» في أماكن محددة، أو «الرثاء للعلل الوخيمة التي حلت»⁵ بها في أماكن أخرى. وربما كان مسوِّغ الربط بين الانتقال والديمقراطي، في اصطلاح روستو، هو انشغاله بمسألة نشوء الديمقراطية حيث لا توجد.

في عام 1968، تأسس مركز وودرو ولسون الدولي للباحثين، ليُنشئ في عام 1977 برنامج أميركا اللاتينية الذي رعى مشروعًا بحثيًا عنوانه «حالات الانتقال من الحكم السلطوي»، أداره في البداية غيرمو أودونيل وفيليب شميتير، ومع اتساع نطاق المشروع وتشعبه، انضم إليهما لورانس وايتهد، وحرر هؤلاء الثلاثة مجلدًا صادرًا عن المشروع في أربعة أجزاء، نُشر في عام 1986 بالعنوان نفسه⁶. لم يستند المشروع، في مختلف ورشات العمل التي نظّمها، إلى منظور الباحثين المشاركين فيه فحسب، بل أيضًا إلى منظور ممارسين آخرين ذوي خبرة في السياسة والشؤون العامة، من أميركا اللاتينية ومن الحكومة الأميركية. وقد شدد الكتاب، في أجزائه

1 التسمية الشائعة هي دراسات الانتقال، أو - إذا اعتمدنا الترجمة الحرفية - علم الانتقال Transitology (وسأعود لاحقًا إلى إشكالية تسميته علمًا)، لكننا نستعمل هنا تسمية دراسات الانتقال الديمقراطي دلالة على التركيز السائد على دراسة تغيير النظام من نظام سلطوي إلى آخر ديمقراطي، وهي الصيغة المختصرة لتسمية "دراسات الانتقال من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية". وثمة نقاش هامشي، سألتفت إليه سريعًا في متن هذه المقدمة لاحقًا، بشأن إذا ما كان الاهتمام ينبغي أن ينصبّ على دراسة الانتقال إلى الديمقراطية تحديدًا، أو نظام آخر غير محدد Undetermined، أو يعوزه اليقين Uncertain. وفي هذا السياق، ينبغي الانتباه إلى التمييز بين الانتقال Transition والتحول Transformation الديمقراطيّين اللذين يستعملان في الخطاب اليومي على أن لهما دلالة واحدة. وللتمييز بينهما، ينظر: عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية - العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 107 - 113.

2 Philippe C. Schmitter, "Reflections on 'Transitology': Before and After," in: Daniel M. Brinks, Marcelo Leiras & Scott Mainwaring (eds), *Reflections on Uneven Democracies: The Legacy of Guillermo O'Donnell* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014), p. 72.

3 Larry Diamond et al., "Reconsidering the Transition Paradigm," *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 1 (January 2014), pp. 86 - 87.

4 Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (1970), pp. 337-363;

ينظر أيضًا: دانكوارت أ. روستو، "حالات الانتقال إلى الديمقراطية: نحو نموذج دينامي"، في: مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي، ص 35 - 72.

5 المرجع نفسه، ص 40.

6 Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, 4 vols. (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).

الأربعة، على مسألة التصنيف؛ إذ تجنّب مقارنة الأنظمة السلطوية بوصفها متشابهة فيما بينها، أو مقارنة النظام السلطوي الواحد بوصفه متجانساً، أو رؤية القوى التي تدفع نحو الانتقال الديمقراطي من خلال عدسة واحدة. فميّز بين الديمقراطية والبولياريكية، وبين الديمقراطية واللبلة، وبين الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها، وبين المتشددين والإصلاحيين في الائتلافات السلطوية، وبين المتطرفين والمعتدلين أو منتهزي الفرص في التحالفات الداعمة للانتقال.⁷

وفي عام 2002، نشر توماس كاروتز مقالته المثيرة للجدل، «نهاية بردايم الانتقال»⁸، مفترضاً أن ما اصطلح عليه بردايم الانتقال ظهر مع مطلع موجة الديمقراطية الثالثة، التي استفاض صمويل هنتنغتون وغيره في الكتابة عنها⁹، وكان ناجعاً إلى حد ما حينئذ، ثم حاجّ بأن الوقت قد حان للاعتراف بأن هذا البردايم قد تجاوز فترة صلاحيته ولم يعد يحاكي الواقع، بحجّة أن كثيراً من البلدان، التي كانت تُوصف بالانتقالية، كفتت عن الانتقال إلى الديمقراطية. وضمن هذا البردايم، اتّهم الباحثين ودعاة الديمقراطية خلال سنوات ذروة الموجة الثالثة، بالدفاع عمّا عدّه افتراضاً شبه تلقائي مفاده أن أيّ بلد يبتعد عن السلطوية هو في حالة انتقال إلى الديمقراطية. وخلص إلى أن هذا البردايم «مضلل»، وينبغي التخلي عنه¹⁰. وقد عدّ كاروتز بردايم الانتقال مستمداً بدرجة كبيرة من كتاب **حالات الانتقال من الحكم السلطوي**، خاصة الجزء الرابع الذي ألفه غيرمو أودونيل وفيليب شميتز¹¹.

في العام نفسه، وفي الدورية نفسها التي ظهر فيها مقال كاروتز أيضاً، نشر أودونيل ردّاً عليه مقالاً عنوانه «مناقشة نموذج الانتقال: دفاع جزئي عن 'بردايم' عابر»¹²، وأعلن فيه براءته مما يُزعم أن عمله مع شميتز قد تمخّض عنه¹³. وكانت حجّته في ذلك أن عنوان عمله مع شميتز كان، عن قصد، هو **الانتقال من الحكم السلطوي**، لا **الانتقال إلى الديمقراطية**، وهما أمران مختلفان تماماً¹⁴، وأنهما كانا واضحين في الحجج بأن حالات الانتقال لا تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، بل قد تؤدي إلى ردة نحو السلطوية، أو إلى ثورات، أو إلى

7 Abraham F. Lowenthal, "Forward," in: Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), pp. viii-ix;

ينظر أيضاً الترجمة العربية للتقديم والمقدمة والقسمين الأول والثالث منه في: غيرمو أودونيل وفيليب سي. شميتز، "حالات الانتقال من الحكم السلطوي: استنتاجات أولية بشأن ديمقراطيات غير يقينية"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ص 115 - 157.

8 Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (2002);

ينظر أيضاً: توماس كاروتز، "نهاية بردايم الانتقال"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ص 585 - 608.

9 Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991); Samuel P. Huntington, "Will More Countries Become Democratic?" *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2 (1984), pp. 193-218; Samuel P. Huntington, "Democracy's Third Wave," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (1991), pp. 12-34;

ينظر أيضاً: صمويل هنتنغتون، "هل يصبح المزيد من البلدان ديمقراطياً؟"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ص 73-113؛ صمويل هنتنغتون، "الموجة الثالثة من الديمقراطية"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ص 259-290؛ ينظر كذلك:

Doh Chull Shin, "Review Article: On the Third Wave of Democratization A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research," *World Politics*, vol. 47, no. 1 (1994), pp. 135-170;

ينظر أيضاً: دوه تشول شين، "عن الموجة الثالثة من الديمقراطية: تولى بين نظريات وبحوث حديثة وتقييم لها"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ص 457 - 508.

10 كاروتز، ص 599، 603.

11 O'Donnell & Schmitter.

12 Guillermo O'Donnell, "Debating the Transition Paradigm: In Partial Defense of an Evanescent 'Paradigm,'" *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 3 (2002), pp. 6-12;

ينظر أيضاً: غيرمو أودونيل، "مناقشة نموذج الانتقال: دفاع جزئي عن 'بردايم' عابر"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ص 633 - 641.

13 أودونيل، ص 634.

14 يقول شميتز، رفقة أودونيل، في موضع آخر إن الكتاب يتناول حالات انتقال من أنظمة سلطوية نحو "شيء آخر" غير مؤكد Uncertain. ينظر: أودونيل وشميتز، "حالات الانتقال من الحكم السلطوي: استنتاجات أولية بشأن ديمقراطيات غير يقينية"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ص 122.

أنظمة هجينة جادل كاروتز نفسه بأنها تقع في «منطقة رمادية». ثم إن عنوان الكتاب الفرعي كان **استنتاجات أولية بشأن ديمقراطيات غير يقينية**، دلالةً على إصرارهما على أن صيرورة عمليات الانتقال ومآلاتها كانت مفتوحة من دون نهايات يقينية¹⁵. ومع ذلك، عبّر أودونيل عن اتفاقه مع نقد كاروتز اللاذع لبردايم الانتقال كما صاغه (أي كما صاغه كاروتز)، وأثنى على هدفه الأوسع، مشدداً معه على الحاجة إلى مناقشات جادة، في الأوساط الأكاديمية، أو في دوائر صنع السياسات (وأضاف المنظمات غير الحكومية)، حول قضايا الديمقراطية والدمقرطة في جميع أنحاء العالم، التي باتت حاسمة، تمامًا كما كانت على الدوام¹⁶.

لقد تطور حقل دراسات الانتقال الديمقراطي من خلال النقد الذي استهدف نظرية التحديث، ولا سيما تحديدها شروطاً بنويةً للديمقراطية. وعلى الرغم من أن هذه النظرية تُنسب إلى العلوم السياسية الأميركية، فإنها في الحقيقة متجذرة في علم الاجتماع الكلاسيكي¹⁷ الذي «نشأ عمومًا في سياق تفسير الانتقال الأوروبي إلى الحداثة وشروطه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وآثاره في المجتمع والدولة»¹⁸، ولم يتأسس الاهتمام بها أميركيًا إلا في سياق الحرب الباردة، حينما شجعت الحكومة الأميركية «المؤسسة الأكاديمية في بلادها على تخصيص وقت وجهد لبحث قضايا العالم الثالث بعد استقلال دول عديدة عن الاستعمار لتشجيع الاستقرار والتنمية في تلك البلدان، وخشية خسارة هذه الدول لمصلحة السوفييات»، فمؤّل مجلس العلوم الاجتماعية الأميركي «لجنة العلوم السياسية المقارنة للقيام بسلسلة دراسات [...] عن الإعلام والبيروقراطية والتعليم والثقافة السياسية والأحزاب السياسية وأزمة تحديث العالم الثالث»¹⁹.

وهكذا، قامت دراسات الانتقال الديمقراطي على نقد المقاربات البنوية، المشتقة من نظرية التحديث، وولّى جلُّ باحثي الانتقال وجوههم شطرَ التركيز على إرادة النخب السياسية لبدء عملية الانتقال إلى الديمقراطية. فإذا ما استدعينا النقاش الفلسفي التقليدي حول أيّهما أهم، البنية أم الفاعل The Agent-Structure Debate، أمكننا القول إن دراسات الانتقال الديمقراطي، خاصة الكلاسيكية منها²⁰، تقترب من التشديد على أهمية الفعل الإنساني والفاعلين بقدر ما تبتعد عن تشديد المقاربات البنوية على أهمية البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوصفها شروطاً للانتقال إلى الديمقراطية.

كان وصف كاروتز لدراسات الانتقال الديمقراطي بالبردايم أشدّ تواضعًا من وصفها الشائع بالعلم؛ أي علم الانتقال Transitology. وبصرف النظر عن النقاشات النظرية، والإبستمولوجية أيضًا، بشأن ما يعنيه الادعاء أن دراسة ظاهرة اجتماعية ما تُنتج علمًا، فإن أحد الأسس التي قامت عليه دراسات الانتقال هو رفض الحتمية البنوية التي طغت على مقاربة منظري التحديث للانتقال إلى الديمقراطية. وقد خاض روستو جانبًا من هذه النقاشات حين ميّز بين الارتباط Correlation والسبب Cause، مذكّرًا بعنوان دراسة سيمور مارتين ليبسيت

15 أودونيل، ص 635.

16 المرجع نفسه، ص 640 - 641.

17 بل إن شميتز يجادل بأن أعمال نيكولو مكيا فيلي كانت ملهمةً في دراسة تغيير نظام الحكم، لكن في الاتجاه العكسي، أي من الحكم الجمهوري إلى الأميري. وقد استند إلى حدسه ليجادل أيضًا بأن أودونيل "توصل إلى استنتاجات مماثلة بناءً على قراءته النقدية للأعمال المعاصرة عن الديمقراطيات الليبرالية الراسخة التي افترضت حاجة مسبقة إلى قائمة طويلة من الشروط المطلوبة، ومن ثم استحالة أن يتمكن أيّ وافدين جدد من التمتع بامتياز الولوج إلى مجموعته المنتقاة المكونة من نحو عشرين نظامًا". وهكذا، فهو يعدّه مؤسس حقل دراسات الانتقال، ويوضح كيف أنه قدّم لهذا الحقل مفهومين أساسيين، هما: الالاقين / Uncertainty، والفاعلية Agency/Virtù. ينظر: Schmitter, pp. 71, 72.

18 عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 35 - 36.

19 المرجع نفسه، ص 36 - 37.

20 أقصد روستو على وجه التحديد. في مقابل ذلك، يُنظر ما ذهب إليه هنتنغتون من أن انتقادات روستو ساعدت في توفير رؤية أكثر توازنًا لتعقيدات الديمقراطية، لكن سيكون من الخطأ التأرجح وصولاً إلى الطرف الآخر وتجاهل عوامل البيئة التي قد تؤثر في التطور الديمقراطي، ويقصد بذلك العوامل أو الشروط المسبقة التي تقتدر بظهور أنظمة ديمقراطية، والتي صنفها في أربع فئات كبرى: اقتصادية، واجتماعية، وخارجية، وثقافية. ينظر: هنتنغتون، "هل يصبح المزيد من البلدان ديمقراطيًا؟"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ص 403-455.

الذائعة الصيت، "بعض المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية"²¹، التي حرص فيها على الإشارة إلى أنه يتحدث عن «بعض المتطلبات الاجتماعية» Requisites، لا عن شروط مسبقة Prerequisites للديمقراطية، غير أن العديد من قرائه، بحسب روستو، خانتهم الدقة فترجموا، من دون تمعن، المتطلبات إلى شروط مسبقة²².

أما شميتز، الذي يُعدّ أيضًا من مؤسسي ما بات يُسمى «علمًا»، فقد عاد بعد زهاء ثلاثين عامًا من صدور كتابه المرجعي مع أودونيل، حالات الانتقال من الحكم السلطوي، ليوضح أنه هو وأودونيل لم يبتكرا مفهوم «علم الانتقال»، على الرغم من أنه ارتبط باسميهما مرارًا وتكرارًا، بل إنهما تحمّلًا لائمة وجوده²³ في المقام الأول. وحين جرى تقديمه في أحد المؤتمرات بوصفه عالم الانتقال Transitologist المعروف، أشار شميتز هازلاً إلى أنه شعر تمامًا بمثل ما شعر به السيد جوردان في مسرحية موليير الساخرة، البرجوازي النبيل، حين قال: "لقد مضى عليّ أربعون سنة وأنا أتكلم نثرًا من غير أن أشعر"²⁴. يقول شميتز: «لقد انتهى بي المطاف هناك إلى خبير مشهور في اختصاص علمي تجاهلت وجوده في المقام الأول»²⁵. ولم يتردد قبل ذلك في اعتباره يشبه العلم Pseudo-science²⁶، لكنه بعيد عن أن يكون علمًا.

لا شك في أن هذه النقاشات صحية، حتى إن بدت سجالات تجري على أطراف الحقل المعرفي، مع أنها ليست كذلك دائمًا. تبدأ الحقول المعرفية، عمومًا، في التشكّل ضمن برامج بحثية، كما في حالة دراسات الانتقال الديمقراطي²⁷، أو ضمن دراسات متناثرة تقتسم أسئلة البحث نفسها. لكنّها بمجرد أن تبدأ في التشعب، بتزايد إشكالياتها النظرية وحالاتها الإمبريقية، وبمجرد أن تبدأ في استقطاب اهتمام المزيد من الباحثين، تتحول إلى «خطاب» بمعناه الأوسع؛ أي إلى نظام اجتماعي من التواصل والتداول بين منتجيه ومستهلكيه من الباحثين²⁸ (وإن كان التمييز بين الباحث، سواء كان منتجًا أو مستهلكًا، يغدو أصعب فأصعب حين يبلغ الحقل المعرفي درجة متقدمة من التطور والانتشار بين جماعات علمية متباينة). وهكذا، لا تصبح العبرة بما قاله منتج المعرفة الأوائل، أو المؤسسون، بل بالطرائق التي تتلقى بها الجماعة العلمية تلك المعرفة، والطرائق التي يُعاد بها إنتاجها، فضلًا عن الطرائق التي تُدرّس بها للطلاب وتُقدّم للباحثين الناشئين.

21 Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (1959).

وقد راجع ليبسيت بعض أفكاره المبكرة في أعمال لاحقة. ينظر على سبيل المثال: سيمور مارتن ليبسيت، "إعادة النظر في المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية: خطاب 1993 الرئاسي"، في: مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي، ص 403 - 455.

22 روستو، ص 42 - 43.

23 Schmitter, p. 71.

ويبدو أنه يقصد بمن حملهما لائمة وجوده كاروتز وأنصار أطروحته القائلة إن بردايم الانتقال، المستمد من عمل شميتز وأودونيل، كان له أثر سلبي في دراسات الانتقال نفسها.

24 موليير، المثيري النبيل: هزلية تمثيلية ذات خمسة فصول، ترجمة إلياس أبو شبكة (ونديسون، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2016)، ص 25. وهي مسرحية ساخرة تروي قصة برجوازي، السيد جوردان، اغتنى بفضل تجارة والده، فزّين له ذلك أن يتسلق السلم الاجتماعي ليصبح أرستقراطيًا من النبلاء. وتصور المسرحية الكيفية التي بات بها أضحوكة الجميع في سلسلة من المشاهد، من بينها المشهد الرابع حين يريد تعلم الفلسفة، ثم يطلب من مدرّسه الخاص أن يكتب له رسالة، فيسأله المدرّس عما إذا كان يريد كتابتها شعريًا أم نثرًا. وحين يميّز له بين الشعر والنثر بالقول إننا عندما نتكلم، فذلك يعدّ نثرًا. يقول السيد جوردان مندهشًا: "ماذا؟ عندما أقول 'يقول أحضري لي مشاييتي وأعطني قبعة النوم'، أتسمي هذا نثرًا؟ [...] وحقًا! لقد مضى عليّ أربعون سنة وأنا أتكلم نثرًا من غير أن أشعر، إني لمدين لك بهذه المفاجأة".

25 Philippe C. Schmitter, "From Transitology to Consolidology," in: Mohammad Mahmoud Ould Mohamedou & Timothy D. Sisk (eds.), *Democratisation in the 21st Century: Reviving Transitology* (New York/ London: Routledge, 2017), p. 167.

26 Schmitter, "Reflections on 'Transitology'," p. 72.

وقد تجنّب استخدام الترجمة الشائعة، العلم الزائف، لكنّها لا تخلو من دلالة.

27 هذا إذا سلّمنا مع التيار السائد من الأدبيات بأن هذا الحقل بدأ في التشكّل ضمن برنامج أميركا اللاتينية الذي أسسه مركز وودرو ولسون الدولي للباحثين.

28 سبق أن ناقشْتُ هذا، لكن في حقل العلاقات الدولية. للمزيد، ينظر: محمد حمشي، "الانتقائي التحليلي والنظريات الكبرى"، سياسات عربية، مج 10، العدد 56 (أيار/ مايو 2022).

يبدو أن هذه المسألة لم تكن غائبة عن أودونيل حينما أفصح عن اتفاقه مع انتقادات كاروتز لبردايم الانتقال، بل أثنى عليها، ولعل شميتر أراد القول إن تأسيس "علم" لدراسة الانتقال لم يكن مبتغاهما، وهو محق في ذلك، لكن تشعب أبحاث الانتقال الديمقراطي وسيرورة تطورها وتداولها بين الباحثين الذين انخرطوا في الحقل لاحقاً انتهاء بها إلى أن يجري التعامل معها بوصفها علماً، له آثار غير حميدة في الفهم والممارسة على حد سواء، وإن كاروتز لمحق في ذلك أيضاً. هذه النقاشات صحية، لأنها تجعل الحقل المعرفي يتسم بميزة التأمل الذاتي Reflexivity، وهي لا تعني مواظبة المشتغلين فيه على فحص نتائج المعرفة التي ينتجونها، فتلك بدهية، بل إنها تعني فحص الطرائق التي تُبنى بها تلك المعرفة وتمحيصها في سياقاتها المعقدة التي يجري إنتاجها فيها²⁹، والمساءلة الدؤوبة للافتراضات التي تُبنى عليها، والتي تتحول مع مرور الزمن إلى مسلمات مفروغ منها، تتعالى على المشكلة Un-problematizable.

لنضرب مثلاً هنا بمفهوم الثقافة السياسية في علاقته بنشوء الديمقراطية. لقد تحول هذا المفهوم في سيرورة مماثلة من كونه مجرد تأملات انطباعية ارتبطت بتقاليد فلسفية تمتد إلى أفلاطون وأرسطو ومونتسكيو وألكسيس دي توكفيل وغيرهم، إلى مفهوم اشتق منه مؤسسوه ومن هذا جذوهم فروضاً حتى إن سُميت علمية؛ فالطموح إلى السببية لم يكن طاغياً عليها، لينتهي به المطاف إلى نظرية يزعم أنصارها أنها علمية، تبني ارتباطات سببية، بصيغة هيومية فجّة، بين ثقافة المجتمع وسلوكه السياسيّين. وقد ذكرت أن روستو سبق أن ناقش إشكالية السببية في سياق نقده مقاربات التحديث للانتقال الديمقراطي، وكيفية أن ليبسيت كان يعني متطلبات الديمقراطية، لا شروطها المسبقة، غير أن قرأه لاحقاً أحوالوا المتطلبات إلى شروط مسبقة³⁰. وعلى غرار مقولة شميتر بشأن تسمية دراسات الانتقال الديمقراطي علماً، انتهت عزمي بشارة في نقده التأملي، وإن لم يسمّه كذلك، لمفهوم الثقافة السياسية إلى أنه مجرد «محاولة» لها «طابعها القريب من العلم، أي طابعها شبه العلمي»³¹، لكنها ليست نظرية. أما جون ستريت، فيسوق تشبيهاً، أخاله بليغاً، ليبين كيف انتهت المطاف بالمفهوم إلى مسلمات مفروغ منها، تتعالى على المشكلة؛ إذ يقول: «يميل علماء السياسة إلى التعامل مع الثقافة السياسية كأنها قطعة أثاث مألوفة لديهم. فالجميع يدركون وجودها في مكانها حيث وُضعت، لكنهم نادراً ما يعلّقون عليها (عادةً حين يصطدمون بها عرضاً)؛ والقلّة القليلة منهم يكفّون أنفسهم عن التساؤل عن كيفية وصولها إلى مكانها الذي وُضعت فيه»³².

شكّل رفض الحتمية البنيوية التي طغت على نظرية التحديث، إذًا، أحد الأسس الصلبة التي قام عليها حقل دراسات الانتقال الديمقراطي. وسواء أكان رفض الحتمية يعني اعتناق مبدأ الايقين في رؤيتنا لسيرورة الانتقال، أم اعتناق مبدأ الاعتماد الحساس Sensitive Dependence على أثر تغيّر السياقات، زماناً و/ أو مكاناً، في صيرورة الانتقال، أو لنقل حالات الانتقال Transitions بصيغة الجمع، فإن هذه النزعة المناهضة للحتمية، ومن ثم لتلقي دراسات الانتقال الديمقراطي بوصفها علماً يقينياً، تتجلى عبر سيرورة تطور الحقل على مدى العقود الماضية. في سبعينيات القرن العشرين، حينما بدأت موجة الديمقراطية الثالثة³³ في أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا، فسحت دراسات الانتقال المجال لتطور تيار نظري يشدد على الفاعل في مقابل البنية؛ تيار يسبغ قوة تفسيرية على

29 في حالة دراسات الانتقال الديمقراطي، سبق أن أشار عزمي بشارة إلى السياق الأيديولوجي لتشكل هذا الحقل، المتمثل في سياق الحرب الباردة، حين مولت الحكومة الأميركية الأبحاث التي تهتم بعوامل استقرار بلدان العالم الثالث وتنميتها، في مرحلة ما بعد الاستقلال، خشية خسارتها لمصلحة الاتحاد السوفياتي. ينظر: بشارة، ص 36 - 37.

30 روستو، ص 42 - 43.

31 عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 [2007])، ص 136.

32 John Street, "Political Culture: From Civic Culture to Mass Culture," *British Journal of Political Science*, vol. 24, no. 1 (1994), p. 96.

33 بل قبل ذلك، فمقال روستو المرجعي، الذي أشرنا إليه آنفاً، ظهر قبل بدايتها.

تصدعات النخب وخياراتها الاستراتيجية والمواثيق Pacts المؤسّسة لقواعد الانتقال وإجراءاته، التي تعقدتها من خلال المفاوضات والمساومات، وتبيّن إمبريقياً أن هذه العوامل ذات الصلة بالفاعلين يمكن أن تتجاوز العقبات البنيوية على الطريق نحو الديمقراطية؛ أي شروطها البنيوية المسبقة. لكن حين تهاوت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية في التسعينيات، وبدأت بلدانها في الانتقال، لم يكن لدى دراسات الانتقال الكلاسيكية الكثير لتقدّمه من تفسيرات بناءً على سياقات الانتقال في أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا إبان السبعينيات³⁴؛ فانبثق تيارٌ نظريٌّ آخر يلقي الضوء على عوامل مغايرة، مثل التعبئة الشعبية (العابرة للحدود)، وعامل الانتشار Diffusion، وعامل العدوى، وأثر التعلم، وغيرها³⁵.

هل يعني هذا أن العلاقة بين هذين التيارين علاقة إقصاء وإحلال؛ أي إن اللاحق يقصي السابق ويحلّ محله؟ كلا! إن هذه المراجعة، التي اجتهد فيها باحثون من معتققي التيار التقليدي نفسه، ووافدون جدد للحقل المعرفي، إنما تُبرز أهمية ما سمّيته مبدأ الاعتماد الحساس على أثر التغيّر في سياق الانتقال. أما القول إن المراجعة، التي يُفترض أن تؤدي إلى تنقيح البردايم لا تقويضه، تغنينا عن فحص متغيرات معيّنة بحجّة أنها لم تُعد لها قوة تفسيرية في سياقات مغايرة زمنياً و/ أو مكانياً للسياقات التي سبق أن أثبتت كفاءةً في تفسيرها، فهو بحقُّ أشبه بمن يتخلص من الرضيع مع مياه الاستحمام المتسخة، مثلما يقول المثل الإنكليزي الدارج. إنه كمن يترك الكلّ بسبب فساد الجزء.

ولنا في النتائج التي انتهت إليها مشروع عزمي بشارة البحثي في حقل الانتقال الديمقراطي³⁶ خير حجة لنقض هذه المقولة؛ فبدلاً من الجدل بأن الشروط البنيوية، التي قامت عليها مقاربات التحديث، غير مهمة، يخلص بشارة إلى الحجاج بأنها مهمة لكنّها لا تتعلق بنشوء الديمقراطية، بل ببقائها واستدامتها، قائلاً إنه «من الخطأ تجاهل كل ما جاءت به نظرية التحديث بسبب إهمالها الخيارات الاستراتيجية للفاعلين وتركيزها على العوامل البنيوية والوظيفية»³⁷. وأضاف إلى ذلك مجموعةً متماسكة من النتائج المستقاة من السياقات العربية المغايرة تاريخياً وجغرافياً للسياقات التي قامت عليها دراسات الانتقال الديمقراطي السائدة، مثل أن النخب الحاكمة

34 كان شميتز نفسه من بين مُراجعي المنظور التقليدي، ونقّاد رؤية حالات الانتقال في أميركا اللاتينية إبان السبعينيات وفي أوروبا الشرقية خلال التسعينيات عبر العدسة التفسيرية نفسها. ينظر على سبيل المثال:

Philippe Schmitter & Terry Lynn Karl, "The Conceptual Travels of Transitologists and Consolidologists: How Far to the East should they Attempt to Go?" *Slavic Review*, vol. 53, no. 1 (1994).

35 Valerie Bunce & Sharon Wolchik, "International Diffusion and Postcommunist Electoral Revolutions," *Communist & Post-Communist Studies*, vol. 39, no. 3 (2006); Daniel Brinks & Michael Coppedge, "Diffusion is no Illusion: Neighbor Emulation in the Third Wave of Democracy," *Comparative Political Studies*, vol. 39, no. 4 (2006); Kristian S. Gleditsch & Michael D. Ward, "Diffusion and the International Context of Democratization," *International Organization*, vol. 60, no. 4 (2006); Michael Miller, "Democracy by Example? Why Democracy Spreads when the World's Democracies Prosper," *Comparative Politics*, vol. 49, no. 1 (2016);

ينظر أيضاً: مايكل ميلر، "الديمقراطية من خلال القدوة؟ لماذا تنتشر الديمقراطية حين تزدهر الأنظمة الديمقراطية في العالم؟"، في: مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي، ص 753 - 791.

36 أركّز هنا على كتاب الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة (2020)، لكنّ المشروع ممتد ويضم كتباً أخرى نُشر بعضها وأعيد نشرها في طبعات منقحة قبل الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، وأخرى بعده. ينظر: عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، 9 ط (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 [1996])؛ بشارة، في المسألة العربية: عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الأول: الدين والتدين (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)؛ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي: الجزء الثاني/ المجلد الأول: العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)؛ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الثاني/ المجلد الثاني: العلمانية ونظريات العلمنة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)؛ عزمي بشارة، مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)؛ عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبية؟ (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)؛ عزمي بشارة، الثورة التونسية الجديدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)؛ عزمي بشارة، سورية: درب الألام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)؛ عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)؛ عزمي بشارة، من جمهورية يوليوس إلى ثورة يناير (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)؛ عزمي بشارة، ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

37 بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، ص 30.

يمكن أن تنشقّ لا بسبب إصلاحات من أعلى، بل بسبب ثورات؛ وأن الحد الأدنى الضروري من الثقافة الديمقراطية والالتزام بمبادئها يجب أن يتوافر لدى نخب المعارضة والسلطة في المرحلة التأسيسية؛ وأن الدولة كلما قلت أهميتها الجيوستراتيجية، قل الأثر السالب الذي يمارسه العامل الخارجي؛ وأن الجيش من الضروري ألا يعارض عملية الانتقال، إما بدعمها أو بتحيد نفسه؛ وغيرها³⁸.

وإذا رمّت خلاصةً للملاحظات التي أتيتُ عليها حتى الآن عن حقل الانتقال الديمقراطي، فلن أذهب أبعد من خلاصات بشارية نفسها من أن دراسات الانتقال الديمقراطي، بوصفها مخالفةً لنظرية التحديث، هي دراسات حالة، وأخرى مقارنة لعمليات التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، ومراحل الانتقال، وسبل نجاحه³⁹. وحين نقول إنها ليست سوى دراسات حالة (مقارنة)، وهذا ما أراده أودونيل وشميتز من استعمال صيغة الجمع Transitions، فنحن بالضرورة نحزّرها من ادعاءات العلم، والقوانين العلمية، والنظرية العلمية، وما يترتب على ذلك من حتمية Determinism، وخطية Linearity، ويقينية Certainty، وقدرة على التنبؤ Predictability، وقابلية للتعميم Generalizability، وغيرها.

إن "ما سُمّي علم الانتقال [...] هو **مشروعات بحوث ودراسات** في تجارب أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا في السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات، وربما تجارب أوروبا الشرقية أيضًا حتى بداية التسعينيات، و**استنتاجات مفيدة** منها. وهي، على أهميتها، لا ترقى إلى تسمية 'نظرية' أو 'نظريات'، مع أنها قدّمت **مقاربات نظرية** يمكن تطبيقها على حالات أخرى. ففي كل مرة، جرت محاولة لتعميم استنتاجات من دراسات الانتقال في منطقة على مناطق أخرى من العالم؛ أي التصرف كأن هذه الاستنتاجات نظرية قد تسهّل فهم الانتقال إلى الديمقراطية من دون التخصص في الدولة والمجتمعات ذاتها في تلك المناطق الأخرى، كانت النتيجة الاضطرار إلى تعديل 'النظرية'، بحيث تمنح وزنًا أكبر لعدد من العوامل المساعدة، وتزداد أهمية البيئة الاجتماعية السياسية والظرف العيني، وأحيانًا العوامل الخارجية في البيئة الإقليمية والدولية"⁴⁰.

لا تحدث هذه التنقيحات والمراجعات في فراغ، بل في بيئة (أو بيئات) معقّدة، التغيير سُمّيها الأساسية التي لا تتغير. وهذا ما ينقض الادعاءات بشأن علمية علم الانتقال وقابلية نظرياته للتعميم، بصرف النظر عن تعدد الحالات وتباين السياقات. وإنكار القدرة على التعميم، بما في ذلك القدرة على بناء نظرية عامة، إنما يدفع إلى القول إن دراسات الانتقال «لم تُنتج قانونًا، بل مجموعة قواعد ناجمة عن **تنميط** تجارب متعددة». ومن ثم، فإن القول مثلًا بالاستثناء العربي متهافت، على الرغم من رواجه قبل انتفاضات الربيع العربي وبعدها؛ لأنه، بحسب بشارية، لا توجد قاعدة⁴¹ في المقام الأول. ووجه الصواب في ذلك أن الانتقادات، ومن ثم المراجعات، التي استهدفت محاولة تعميم استنتاجات علم الانتقال على حالات الانتقال في أوروبا الشرقية، إبان التسعينيات، لم تكن بعيدة عن الانتقادات التي أثارها (وما زالت) مقارنة انتفاضات الربيع العربي، بوصفها انتفاضات شعبية من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، من منظور علم الانتقال السائد.

الآن، إذا كُفنا الضوء وألقيناه على المنطقة العربية وهي تطوي «عقد» الانتفاضات الديمقراطية بموجتها (2010-2011، 2018-2019)، سيبدو أن السؤال المشتق من مقال كارولز النقدي لا يزال يرخي سدوله على الحقل: أعلينا حقًا، نحن الباحثين في (ومن) المنطقة العربية، التخلي عن بردايم الانتقال؟ لقد بيّنت سابقًا كيف أن هذا السؤال أشيع نقاشًا⁴². وسأجادل، فضلًا عن ذلك، بأن السؤال على هذا النحو لا يخلو من اضطراب في المصطلح في حد ذاته.

38 المرجع نفسه، ص 30.

39 المرجع نفسه، ص 209.

40 المرجع نفسه، ص 211. (التشديد من إضافتي)

41 المرجع نفسه، ص 212. (التشديد من إضافتي)

42 ينظر أيضًا الفصل التاسع، "نقد بردايم الانتقال والرد عليه"، في: بشارية، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته**، ص 309 - 324.

ما فتئت العلوم الاجتماعية تستعمل مفهوم البردايم من دون تُوْدَة وروية، على الرغم من أن الباحثين فيها، أو على الأقل جُلهم، يدركون أن توماس كُون، مؤسس المفهوم، لم يقصد يوماً استخدامه في العلوم الاجتماعية. وقد عبّر، ربما بشيء من العجب، عن أنه لم يكن مستعداً للكثير من الردود الصادرة من العلوم الاجتماعية مع أن كتابه، **بنية الثورات العلمية**، كان كتاباً في الفلسفة، لا العلوم الاجتماعية⁴³.

ينفي كُون عن العلوم الاجتماعية صفة العلم الذي تنطبق عليه دراسته عن الثورات العلمية⁴⁴، وتاريخ تطورها بالنسبة إليه لا ينطوي على فترات طويلة من العلم القياسي Normal Science تسمح باستقرار تأويل/ تفسير ما يتحول إلى بردايم، كما هو الحال في العلوم الطبيعية. وهذا منطقيّ تماماً؛ فالبحث في العلوم الاجتماعية، أساساً، بحث منتظم ومستمرّ في بناء تفسيرات/ تأويلات أفضل للمشكلات التي تبحث فيها، وهي مشكلات شديدة التقلب والتحول ضمن أنظمة اجتماعية وسياسية غير مستقرة ومتغيرة على الدوام⁴⁵. وحين يتحول الباحثون من تفسير/ تأويل إلى آخر، فذلك لا يُعَدُّ ثورةً علمية، أو تحولاً في البردايم Paradigm Shift، كما يحدث في العلوم الطبيعية. إنه العمل اليومي الذي تقوم به العلوم الاجتماعية. هذا عن أيّ علم اجتماعي، فما بالك بحقل أبحاث (مثل دراسات الانتقال) ضمن اختصاص فرعي (السياسة المقارنة)، ضمن علم اجتماعي، لا يزال النقاش بشأن علميته محتدماً (علم السياسة)! لقد أفقد الاستخدام المبتذل للمصطلح المفهوم؛ أي مفهوم البردايم، قيمته التحليلية، وشهدنا الكيفية التي بات فيها حقل اجتماعي مثل حقل العلاقات الدولية ينتظم في عدة "بردايمات متنافسة". ولعل الحكمة تقتضي أن نستجيب لدعوة أستاذ الاقتصاد، حيدر خان، إلى التخلي عن استخدام مصطلح البردايمات، والاكتفاء بالنظريات والنماذج النظرية⁴⁶.

لذلك، أجادل بأن ذلك السؤال: «أعلينا حقاً، نحن الباحثين في (ومن) المنطقة العربية، التخلي عن بردايم الانتقال؟» لا يخلو من مغالطة اصطلاحية ومفهومية أيضاً، وأنه سؤال ينبغي أن يكون: «كيف نستفيد نحن الباحثين في (ومن) المنطقة العربية، من حقل دراسات الانتقال؟». وحينئذ، لا بأس في تسميتها برديماً ما دما واعي بمخاطر التعامل معها بوصفها علماً، ومع ما تُنتج بوصفه نظريات وقوانين علمية قابلة للتعميم، بصرف النظر عن تباين السياقات، الزمانية والمكانية، لحالات الانتقال التي ندرسها؛ أي قابلة لتعميم الاستنتاجات المشتقة من تجارب أخرى على الحالات العربية، فضلاً عن الوعي بالتباين بين الحالات العربية نفسها.

يُعدّ مشروع بشارة، الذي أشرتُ إليه سابقاً، مثالاً يمكن البناء عليه لمساهمة عربية في دراسة حالات الانتقال في المنطقة العربية (ومنها بطبيعة الحال). ومثلما ذكرتُ سابقاً، تشكّل هذا المشروع عدة كتب ودراسات، متكاملة ومتداخلة من حيث الإشكاليات والنتائج، لكنّ الأبرز منها والأوثق صلة بدراسات الانتقال، بوصفها حقلاً معرفياً قائماً بذاته، هو كتابه **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**. يقدّم الكتاب سبراً نقدياً واسعاً لأدبيات الانتقال السائدة، ويشتبك معها فلسفياً ومنهجياً، لكنه في الوقت نفسه يشدد على أن النقد لا ينبغي توخّي الاستفادة القصوى منها. ويذهب إلى ضرورة التقليل من الحذر في حالة دراسات الانتقال، لأنها تعترف بوضوح بمحليتها. ومن ثم، ينبغي رؤيتها تماماً كما رآها مؤسسوها،

43 James Conant & John Haugeland, *The Road since Structure* (Chicago: University of Chicago Press, 2000), p. 307;

وقد أشار، في مناقشة أجريت معه في عام 1995، إلى أنه حين دُعِيَ إلى إحدى الندوات للحديث، استمر يردد عبارة "لكنني لم أقل هذا! لكنني لم أقل ذلك!". ينظر: Ibid., p. 308. وهذا نموذج آخر، جلي، لما ناقشته سابقاً من ضرورة الانتباه إلى التحولات التي تعترى المعرفة حين يتلقفها مستهلكوها ومعيدو إنتاجها من منتجيها الأوائل.

44 Thomas Kuhn, "The Natural and the Human Sciences," in: D. Hiley, J. Bohman, & R. Shusterman (eds.), *The Interpretative Turn: Philosophy, Science, Culture* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991), pp. 17 - 24.

45 نعرف جميعاً، خاصة في علم السياسة، أن تقلّب الأحداث وتطورها، على نحو عشوائي وغير خطّي في الغالب، لا يؤثّر في صلاحية بعض الأبحاث المنشورة فحسب، بل أيضاً حتى في الأبحاث قيد النشر، التي تستغرق سيرورتها أشهرًا وسنة وستين في بعض الأحيان.

46 Heider A. Khan, "On Paradigms, Theories and Models," *Revista Latinoamericana de Economía*, vol. 34, no. 134 (2003), pp. 149 - 155.

«أشدّ تواضعًا في تعميماتها»، و«أقلّ ادعاءً من السرديات الكبرى المعروفة في العلوم الاجتماعية الغربية». فإذا ما أخذنا ذلك في الحسبان، أمكننا التعامل معها للاستفادة من التجارب المدروسة، لا لتطبيق تعميمات نظرية⁴⁷.

ويستفيد الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، على نحو واضح، من دراسات الانتقال ونظرياته المشتقة من التجارب غير العربية، من دون التسليم بقابليتها للتعميم، ومن دون إهمال دراسات التحديث ونظرياته التي رفضتها دراسات الانتقال المبكرة، ومن دون «أن يناصبها خصومة أيديولوجية» على الرغم من مضامينها الأيديولوجية الجلية في جزء منها (والتي يفضحها بشارة في متن هذا الكتاب وغيره)، «بل يستفيد منها أيضًا. وهو يعرّضها جميعًا للنقد والفحص النظريين. ثم يمتحنها في الواقع العربي محاولاً التوصل إلى فهم تجارب الإصلاح والثورة فيه، ومقارنة تجارب الانتقال»⁴⁸. وقد انتهى كل ذلك ببشارة، على سبيل المثال، إلى الانعتاق مما يسميه جيمس روزنو الأقفاس المفهومية Conceptual Jails التي يحبس فيها باحثون أنفسهم⁴⁹، والتي يفرضها منطق البردايم؛ فقدّم تععيدًا نظريًا لظاهرة «الثورات الإصلاحية»، وهي «ظاهرة من خارج نطاق توقعات دراسات الانتقال» السائدة التي تعودت الفصل بين الثورة والإصلاح. ويسمّيها كذلك بعد استقراء الحالات العربية، وحجابه في ذلك مفاده في قوله: «تأتي الثورات من أدنى لقلب نظام الحكم، أما الإصلاحات فتأتي غالبًا من أعلى وفي إطاره. أما الثورات العربية فهي حركات شعبية واسعة من أدنى، لكنها لا تقلب نظام الحكم، بل تطالب بتغييره [...] وتجبر النظام على البدء في عملية تغيير بدءًا بمغادرة الحاكم الفعلي»⁵⁰. ووجه التععيد لهذه الظاهرة، المستقاة من حالات عربية، أنه لا يؤسس المفهوم فحسب، بل يتناول بالفحص المنهجي عوامل نجاح هذا النمط من الانتقال أو فشله.

في عام 2017، نُشر كتابٌ جماعي حرره محمد محمود ولد محمود وتيموثي سيسك، عنوانه **الدمقرطة في القرن الحادي والعشرين: إحياء علم الانتقال**⁵¹، شارك فيه باحثٌ عربي واحد، هو بهجت قرني، بفصل عنوانه: «علم الانتقال على الطريقة العربية: تأكيدٌ وتحديثٌ»⁵². وقد حاجّ فيه، وهو يكتب عن العالم العربي أو ما سماه «شرقًا أوسطًا جديدًا»، بأن حدود بردايم الانتقال لا تنفي قدرته على تشكيل طريقة تفكيرنا بشأن «موجات» تغيير نظام الحكم في عدد متزايد من البلدان، فضلًا عما يمكن أن يفيدنا به، مفهوميًا وإمبريقيًا، خاصة من خلال البيانات المتراكمة حول جوانب مختلفة، وربما قابلة للمقارنة، للانتقال في مناطق مختلفة من العالم، من أميركا اللاتينية إلى جنوب أوروبا وشرقها إلى العالم العربي⁵³. وعلى الرغم من أن منطق **إحياء علم الانتقال** في الكتاب برهنته يستند إلى التحديات التي تواجه دراسات الانتقال في تفسير حالات الانتقال العربي بعد انتفاضات عام 2011⁵⁴، فإنني أسوقه مثالًا للتشديد على مسألتين رئيسيتين.

المسألة الأولى هي أن ما يُسمى علم الانتقال ليس عرضةً للفناء والإحياء بهذا المعنى، لكنّه كأبيّ حقل معرفي ينمو على حل المزيد من الأحاجي Puzzle-solving (أو حل المشكلات، أو تفسير الحالات الشاذة، أيًا كان المصطلح عليه) التي تواجهه في العالم الواقعي المتغير باستمرار؛ فكلما تغير الواقع، واستجدّت أحجيات

47 بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، ص 28.

48 المرجع نفسه، ص 29.

49 ناقش جيمس روزنو ذلك في سياق حقل العلاقات الدولية، لكنه يسري على بقية العلوم الاجتماعية. ينظر: James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton: Princeton University Press, 1990).

50 بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، ص 31-32؛ ينظر أيضًا: بشارة، ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب، ص 25-26.

51 Ould Mohamedou & Sisk (eds.).

52 Bahgat Korany, "Transitology à l'Arabe: Confirmation and Challenge," in: Ibid., pp. 144 - 166.

53 Ibid., p. 160.

54 Mohammad Mahmoud Ould Mohamedou & Timothy D. Sisk, "Introduction: Turbulent Transitions into the 21st Century," in: Ibid., pp. 1 - 11.

جديدة أو حالات شاذة لا يمكن أن تتعامل معها المقاربات السائدة، بات في حاجة إلى نقد ذاتي ومراجعة وتنقيح. هذا ما تقوم به حقول المعرفة الاجتماعية باستمرار، ولا ينبغي لدراسات الانتقال الديمقراطي أن تشذ عن ذلك. أما المسألة الثانية فهي أن البلدان العربية ليست استثناءً بأي معنى من المعاني، إلا بالمعنى الأيديولوجي الذي بثته دراسات الاستشراق⁵⁵، والذي كشفت انتفاضات الربيع العربي ضيق أفقه. وإن كان ثمة قصور في فهم المنطقة العربية من منظور حقل الانتقال الديمقراطي السائد، فهو يعود إلى سببين رئيسيين (من بين أسباب أخرى): الأول هو التسليم بفرضية الاستثناء، ومن ثم استبعاد المنطقة من نظريات الحقل ودراساته الإمبريقية المقارنة⁵⁶، والثاني هو حدود المساهمة العربية في الحقل.

أعني بالمساهمة العربية هنا أبحاثاً عينية من المنطقة العربية وعنّها. ثمة، من دون شك، باحثون عرب ينتجون دراسات متناثرة ذات صلة، تُنشر هنا وهناك في دوريات غير عربية، ناطقة باللغة الإنكليزية أو الفرنسية أو غيرها؛ وهي مهمة وتحفظ للمنظور العربي بموطن قدم في الحقل، مهما كان هئلاً أو غير مرئي. لكن ما أعنيه هو الاتجاه نحو تطوير جماعة (أو حتى جماعات) معرفية عربية، تتشارك الانشغال في إشكاليات الانتقال وقضياه في المنطقة، وتدرسها وتتدارسها على نحو يسمح بالتواصل المعرفي بين الباحثين العرب وتبادل (نتائج) الأبحاث وتداولها. وجماعة مثل هذه ينبغي أن تتطور **هنا والآن**:

هنا، وعلى بساطة الأمثلة، لأن «أهل مكة أدرى بشعابها»، ونعرف جميعاً ما جنته دراسات المناطق الغربية على باحثين عرب قبل غيرهم؛ **والآن**، لأن دراسة موضوع الديمقراطية والانتقال إليها في المنطقة العربية، والمقارنة بالتجارب غير العربية والتعلم منها، باتت أشد إلحاحاً على العلوم الاجتماعية العربية، خاصة بعد أن تبين أن الخيبات التي أرخت سدولها على انتفاضات موجة الربيع العربي الأولى، باستثناء تونس ومصر (حتى تموز/ يوليو 2013)، لم تمنع نشوب موجة ثانية من الانتفاضات بين عامي 2018 و2019 في بلدان اعتقد أنها منيعه من عدوى الاحتجاج. وقد عبرت جميعها عن التطلع إلى الانتقال نحو الديمقراطية. وحين نسمي تلك الخيبات فشلاً، أو انتكاسةً، أو تراجعاً، أو حتى انتقالاً إلى غير الديمقراطية ونكوصاً نحو السلطوية، أو انزلاقاً نحو حروب أهلية، ينبغي أن نعني أنّ المنطقة العربية ليست استثناءً، فقد حدث ما يشبه ذلك في مناطق مختلفة. ومهمتنا هي فهم أسباب ذلك، بناءً على معرفتنا «بشعاب مكة، ونحن أهلها»، وبالتعلم النقدي مما تراكم من دراسات، نظرية وإمبريقية، عن الحالات غير العربية. وفي سياق التشديد على دور التعلم النقدي من المعرفة المتراكمة عن الانتقال إلى الديمقراطية، تأتي أهمية إصدار كتاب **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**.

يجمع الكتاب، بين دفتيه، اثنتين وعشرين مقالةً مرجعيةً في حقل دراسات الانتقال، مترجمةً إلى اللغة العربية، ومطعمةً بهوامش شارحة أينما رأينا لزوم ذلك. والهدف منه لا يتوقف عند نقل المعرفة من لغةٍ إلى أخرى فحسب، كما تفعل الترجمات في العادة، بل يتخطى ذلك إلى تمكين الطلاب والباحثين العرب من القبض على المقاربات والنقاشات النظرية، والحالات الإمبريقية، التي راكمتها أبرز الأدبيات التي أسست حقل دراسات الانتقال وطوّرت منذ ستينيات القرن العشرين.

ثمة مسألتان أخريان تُبرزان أهمية هذا الكتاب والهدف منه:

55 Korany, p. 149.

56 ينظر على سبيل المثال:

Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (2004); Larry Diamond, "Why are there no Arab Democracies?" *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (2010); Holger Albrecht & Oliver Schlumberger, "'Waiting for Godot': Regime Change without Democratization in the Middle East," *International Political Science Review/ Revue internationale de science politique*, vol. 25, no. 4 (2004).

المسألة الأولى هي أن النقاشات التي تطورت من خلالها دراسات الانتقال لم تقتصر على باحثين وأكاديميين؛ فقد ذكرتُ في بداية هذه المقدمة أن مشروع **حالات الانتقال من الحكم السلطوي**، الذي رعاه مركز وودرو ولسون الدولي للباحثين بين عامي 1977 و1986، أثرته سلسلة من ورش عمل جمعت باحثين فضلاً عن ممارسين ذوي خبرة في السياسة والشؤون العامة، من أميركا اللاتينية ومن الحكومة الأميركية نفسها. لذلك، فإن الدعوة إلى تطوير مساهمة/ جماعة معرفية عربية في هذا الحقل ينبغي ألا تُوجّه إلى الأكاديميين من طلاب دراسات عليا وباحثين فحسب؛ فالفاعلون السياسيون والمدنيون المنشغلون بقضايا الديمقراطية والانتقال إليها ينبغي أن يشكّلوا جزءاً لا يتجزأ منها، سواء تعلّق الأمر بالشباب الذين أثبتوا، خلال الحركات الاحتجاجية المختلفة، وعياً حياً بمركزية المشاركة السياسية من أجل التغيير، أو بالمتمرّسين من نخب سياسية وإعلامية وثقافية وغيرها.

أما المسألة الثانية، فهي أن حقل دراسات الانتقال تأسّس على نحوٍ صريحٍ بوصفه مشروعاً غائباً، وقدم مؤسسوه أنفسهم بوصفهم غائبين Teleologists؛ بمعنى أن ما يحدوهم هو الفكرة الديمقراطية وتنزيلها منزلة الواقع، في بلدانهم أو في غير بلدانهم. وما يجعلهم غائبين هو إقرارهم بأن الديمقراطية هي علة البحث وغايته. وقد ذكر بشارته أن "ما حفز على دراسات الانتقال أمران: الأول معنوي، ومضمونه رفض فكرة أن كل ما لدى البحث العلمي أن يخبر به الشعوب غير المتطورة صناعياً هو عدم توافر فرصة للديمقراطية في بلادهم لأن شروطها البنيوية غائبة، والثاني نظري"⁵⁷.

وفي السياق نفسه، يذهب بشارته إلى أن «دراسات الانتقال ليست أدبيات أكاديمية متفرعة من علم السياسة المقارن فحسب، بل مصوغة من داخل الخطاب الديمقراطي أيضاً»⁵⁸. إن لديها التزاماً أخلاقياً ومعيارياً جلياً لا يتستر خلف خطاب النظرية ولغتها. وينقل، على سبيل المثال، عن أودونيل قوله لاحقاً: «أتذكر أيضاً إحساسنا بالمشاركة الأخلاقية والسياسية في بحثنا عن طرق لتخليص العالم من الأنظمة السلطوية التي كانت لدينا أسباب جيدة لنكرها»⁵⁹. ثم ينتهي بشارته إلى أن «دراسات الانتقال هي تفسير لعملية الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية (أو تعثرها في بلد بعد حصولها) باستنتاج شروطها (الضرورية والمساعدة). وقد تصلح الاستنتاجات النظرية مرشداً في العمل السياسي في بلد آخر بعد دراسة ظروفه العينية، لأنها تشدد على عنصرَي الإرادة والوعي عند النخبة، وترفض الحتمية الكامنة في نظرية التحديث التي تتجاهل الفعل الإنساني»⁶⁰. وبناءً عليه، أعيد التشديد على أن كتاب **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي** ليس موجّهاً إلى الطلاب والباحثين فحسب، بل إلى الفاعلين السياسيين والمدنيين، وعموم القراء، الذين يتبنون الديمقراطية خطاباً وغايةً.

ينتمي كُتّاب المقالات⁶¹، التي يجمعها كتاب **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، إلى تيارات مختلفة ضمن حقل دراسات الانتقال، لكننا أثرنا ترتيبها زمنياً بحسب سنوات صدورها: أولاً، لأن الحدود المنهجية والنظرية الفاصلة بين هذه التيارات مائعة، ومع تطور الحقل، تفاعل أحدها مع الآخر، وأخذ بعضها من بعض، وصار الجزم بتصنيفها أصعب فأصعب⁶². وثانياً، مراعاةً لسلاسة القراءة، خاصة أن كل مقال يُقرأ منفصلاً عن المقالات الأخرى، باستثناء مقالة أودونيل، «مناقشة بردايم الانتقال: دفاع جزئي عن 'بردايم' عابر»، الذي يعد عملياً تعقيباً على مقال كارولز، «نهاية بردايم الانتقال».

57 بشارته، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته**، ص 210.

58 المرجع نفسه، ص 213.

59 المرجع نفسه.

60 المرجع نفسه، ص 215.

61 كلها مقالات منشورة في دوريات، باستثناء المقالة الثالثة التي تمثّل ترجمة لأربعة أقسام من كتاب أودونيل وشميتز، **حالات الانتقال من الحكم السلطوي** (1986)، المشار إليه سابقاً، وهي: التقديم، والمقدمة، والقسمان الأول والثالث.

62 عن تصنيفات دراسات الانتقال ونفدها، ينظر: بشارته، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته**، ص 222 - 241.

تغطي هذه المقالات فترةً تناهز نصف قرن (1970-2018) من تطور حقل دراسات الانتقال. وينتمي كُتابها إلى جيلين: مَن يمكن عدُّهم من الجيل المؤسس الذين بدؤوا نشر أعمالهم خلال منتصف القرن العشرين، أمثال دانكوارت روستو (1924-1996)، وغييرمو أودونيل (1936-2011)، وفيليب شميتز⁶³، وسمويل هنتنغتون (1927-2008)، ولوسيان باي (1921-2008)، وسيمور مارتن ليبسيت (1922-2006)، وأدم شيفورسكي؛ ومن يمكن عدُّهم من الجيل الثاني ممن نشروا أعمالهم في نهاية ثمانينيات القرن العشرين وبداية تسعينياته، أمثال ريتشارد سنايدر (1916-1997)، وألفريد ستيبان (1936-2017)، وتيري لين كارل، ونانسي بيرميو، وجيراردو مونك، وستيفاني لوسون، ودوه تشول شين، وفرناندو ليمونجي، وتوماس كاروثرز، وستيفين ليفيتيسكي، ولوكان واي، فضلاً عن ثلاثة من الباحثين الأحدث سناً، هم مايكل ميلر، وياشا مونك، وروبرتو ستيفان فوا.

63 المؤلفون المجردهُ أسماءُهم من تواريخ لا يزالون على قيد الحياة لحظة كتابة هذه المقدمة.

المراجع

العربية

- بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- _____ . **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- _____ . **الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الثاني/ المجلد الأول: العلمانية والعلمنة الصيرورة الفكرية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- _____ . **ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- _____ . **المجتمع المدني: دراسة نقدية**. ط 9. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 [1996].
- _____ . **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- _____ . **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. ط 4. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 [2007].
- _____ . **في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- _____ . **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- _____ . **مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
- حمشي، محمد. «الانتقائي التحليلي والنظريات الكبرى». **سياسات عربية**. مج 10، العدد 56 (أيار/ مايو 2022).
- ماضي، عبد الفتاح. **الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية - العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
- موليير، المثيري النبيل: **هزلية تمثيلية ذات خمسة فصول**. ترجمة إلياس أبو شبكة. وندسور، المملكة المتحدة: مؤسسة هندواي، 2016.

الأجنبية

- Albrecht, Holger & Oliver Schlumberger. “‘Waiting for Godot’: Regime Change without Democratization in the Middle East.” *International Political Science Review/ Revue internationale de science politique*. vol. 25, no. 4 (2004).

- Bellin, Eva. "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective." *Comparative Politics*. vol. 36, no. 2 (2004).
- Brinks, Daniel M., Marcelo Leiras & Scott Mainwaring (eds). *Reflections on Uneven Democracies: The Legacy of Guillermo O'Donnell*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014.
- Bunce, Daniel Brinks & Michael Coppedge. "Diffusion is no Illusion: Neighbor Emulation in the Third Wave of Democracy." *Comparative Political Studies*. vol. 39, no. 4 (2006).
- Bunce, Valerie & Sharon Wolchik. "International Diffusion and Postcommunist Electoral Revolutions." *Communist & Post-Communist Studies*. vol. 39, no. 3 (2006).
- Carothers, Thomas. "The End of the Transition Paradigm." *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 1 (2002).
- Conant, James & John Haugeland. *The Road since Structure*. Chicago: University of Chicago Press, 2000.
- Diamond, Larry. "Why are there no Arab Democracies?" *Journal of Democracy*. vol. 21, no. 1 (2010).
- Diamond, Larry et al. "Reconsidering the Transition Paradigm." *Journal of Democracy*. vol. 25, no. 1 (January 2014).
- Gleditsch, Kristian S. & Michael D. Ward. "Diffusion and the International Context of Democratization." *International Organization*. vol. 60, no. 4 (2006).
- Hiley, D., J. Bohman, & R. Shusterman (eds.). *The Interpretative Turn: Philosophy, Science, Culture*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991.
- Huntington, Samuel P. "Will More Countries Become Democratic?" *Political Science Quarterly*. vol. 99, no. 2 (1984).
- _____. "Democracy's Third Wave." *Journal of Democracy*. vol. 2, no. 2 (1991).
- _____. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.
- Khan, Heider A. "On Paradigms, Theories and Models." *Revista Latinoamericana de Economía*. vol. 34, no. 134 (2003).
- Lipset, Seymour Martin. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review*. vol. 53, no. 1 (1959).
- Miller, Michael. "Democracy by Example? Why Democracy Spreads when the World's Democracies Prosper." *Comparative Politics*. vol. 49, no. 1 (2016).
- O'Donnell, Guillermo. "Debating the Transition Paradigm: In Partial Defense of an Evanescent 'Paradigm'." *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 3 (2002).



- O'Donnell, Guillermo & Philippe C. Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.
- O'Donnell, Guillermo, Philippe Schmitter & Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule*. 4 vols. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.
- Ould Mohamedou, Mohammad Mahmoud & Timothy D. Sisk (eds.). *Democratisation in the 21st Century: Reviving Transitology*. New York/ London: Routledge, 2017.
- Rosenau, James N. *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*. Princeton: Princeton University Press, 1990.
- Rustow, Dankwart A. "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model." *Comparative Politics*. vol. 2, no. 3 (1970).
- Schmitter, Philippe C. & Terry Lynn Karl. "The Conceptual Travels of Transitologists and Consolidologists: How Far to the East should they Attempt to Go?" *Slavic Review*. vol. 53, no. 1 (1994).
- Shin, Doh Chull. "Review Article: On the Third Wave of Democratization A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research." *World Politics*. vol. 47, no. 1 (1994).
- Street, John. "Political Culture: From Civic Culture to Mass Culture." *British Journal of Political Science*. vol. 24, no. 1 (1994).